

## أسعد غانم\*

### انتخابات الكنيست وآفاق التغيير

عدة أسباب قادت إلى تقديم الانتخابات العامة في إسرائيل، وتنوعت بين ما هو سياسي عام، وصراع على القيادة - وخصوصاً لدى أحزاب اليمين، وما هو شخصي؛ لكن لا يبدو أن هناك مراهنات حقيقية على تغيير في خريطة الحكم، إذ لا يزال اليمين هو المرشح بقوة لتولي الحكومة المقبلة، ونتاجها هو الشخص الأكثر ترجيحاً للبقاء على رأس تلك الحكومة، ما لم يحدث تغيير في مزاج الناخب الإسرائيلي.

اليمني الفظ.  
كما أن إعلان تقديم موعد الانتخابات أتى بعد تعاضم التسريبات بشأن إمكان تقديم نتيهاهو إلى المحكمة بسبب تورطه في شبهاات فساد شخصي أو لبعض مقربيه، الأمر الذي فتح شهية وراثة نتيهاهو في "الليكوود". ومثلما هي الحال في جميع الانتخابات الإسرائيلية منذ تراجع الحزبين الكبارين (الليكوود والعمل) بعد تعديل قانون الانتخابات في سنة ١٩٩٦، فإن أحزاباً جديدة لا بد من أن تنشأ قبل أي انتخابات، وتغدو مهددة للبنى السياسية التقليدية، على غرار نشوء حزب شينوي برئاسة طومي لبيد في انتخابات ١٩٩٩، ثم تأسيس حزبي يش عتيد وحزب كولانو لاحقاً، والآن حزب حوسن ليسرائيل. فإلى أي مدى يهدد هذا التطور استمرار حكومة اليمين؟

في الأسبوع الأخير من السنة الماضية أعلن بنيامين نتنياهو قراره تقديم موعد الانتخابات البرلمانية للكنيست الـ ٢١، والتي من المفترض إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، إلى ٩ نيسان/أبريل بسبب تعقيدات التصويت على قانون تسوية خدمة المتدينين في الجيش الإسرائيلي، بعد أن كان حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان قد انسحب من الحكومة بسبب عدم سيرها بالحسم ضد "حماس" خلال المواجهات في غزة، وشعور ليبرمان بأن "مواقفه المتزنة" في وزارة الأمن، أفقدته جمهوره الذي تعود على أسلوبه

\* المستشار السياساتي لـ "الشبكة - شبكة السياسات الفلسطينية"، ومن كبار المحاضرين في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا.

إسرائيل، في الابتعاد عن خط التسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني، والسير في اتجاه تقويض الأسس الديمقراطية للنظام السياسي الإسرائيلي، عبر محاولة فرض خطابه على جميع مؤسسات الدولة، بينما المعسكر المنافس يعيش أزمة عميقة.

يشكل الليكود العمود الفقري لليمين الإسرائيلي وائتلافه، وهو يعمق مركزيته تبعاً منذ سنة ٢٠٠٩. ففي انتخابات ٢٠١٣ حصل الليكود على ١٩ مقعداً (٣١ مقعداً بتحالف مع ليبرمان) وكان طرفاً ضعيفاً في الحكومة على الرغم من أنه كان يقودها، وفي انتخابات ٢٠١٥ حصل على ٣٠ مقعداً متجاوزاً محاولات شخصيات أمنية معتبرة ضرب شخصية نتنياهو كرجل أمن، وضرب حكومته وشخصه من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية على خلفية تقارير نشرها مراقب الدولة آنذاك. لكن الليكود استطاع أن يحقق نجاحاً باهراً خلافاً للاستطلاعات التي أُجريت خلال الحملة الانتخابية وتوقعت حصوله على ما يتراوح بين ٢٢ و ٢٤ مقعداً. حسم نتنياهو المعركة عند إدلائه إلى الإعلام بموقفين: الأول تصريحه بشأن معارضته إقامة دولة فلسطينية، والذي ساهم في أن يحصل الليكود على أربعة مقاعد من حلفائه على يمين حزبه، والثاني نشره تسجيلاً له يوم الانتخابات يدعو فيه قواعد اليمين النائمة إلى الخروج للتصويت، لأن المواطنين العرب "يتوافدون" إلى صناديق الاقتراع. استفز نتنياهو بهذا التسجيل قواعد

وفي سياق هذه المعالجة، لا بد من التطرق إلى المشكلات في القائمة المشتركة، والتي أدت إلى تفكيكها وإجهاض تجربتها القصيرة، وإعادة التنظيم بحسب قوائم منفردة تتنافس على أصوات الناخبين العرب.

### نتنياهو "الملك"

مما لا شك فيه، أن نتنياهو هو الشخصية الأقوى في اليمين خلال العقد الأخير، وربما يكون الأهم تاريخياً في إسرائيل بعد بن-غوريون، فهو يمسك بزمام السلطة من خلال زعامته لليكود ولمجمل كتلة اليمين، وقد تكون الصفة الأكثر تعبيراً، هي "ملك إسرائيل" التي أطلقها عليه أعضاء حزبه "الليكود"؛ لكن في مقابل هذا التبجيل، فإن تهم بالفساد تلاحق نتنياهو وتهدد مستقبله السياسي، فضلاً عن معاركه الداخلية لتصفية منافسيه داخل كتلة اليمين والليكود نفسه، والتي تجلت في قوائم تصفية وزعها مقرّبوه قبل الانتخابات الداخلية الأخيرة في الليكود في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، وتُعَمِّد على رأس القيادة، لكن تزيد في الوقت نفسه، إمكان توحّد منافسيه خارج حزبه، وإن كان هؤلاء سيقون بأغليبتهم ضمن تحالف اليمين الأكثر تطرفاً.

لقد تمكّن اليمين الإسرائيلي من الهيمنة على الساحة السياسية الإسرائيلية بعد عقدين ونصف عقد من التآرجح بين اليمين واليسار (١٩٨٤ - ٢٠٠٩)، وقاده نتنياهو إلى سلطة مطلقة، في إطار "منظومة الكتلة المهيمنة"،\*

لليمين الإسرائيلي الذي فاز تبعاً بالانتخابات منذ سنة ٢٠٠٩، بزعامة حزب الليكود.

وتتمثل هيمنة اليمين المتطرف في

\* As'ad Ghanem, Mohanad Mostafa & Salim

Brake (2019), *Israel in the Post Oslo Era:*

*Prospects for Conflict and Reconciliation with the*

*Palestinians* (London: Routledge).

الليكود التي خرجت آنذاك للتصويت بكثافة، ويُقدَّر بأنه أضاف بهذا ثلاثة مقاعد أخرى إلى حزبه.

نتائج الانتخابات بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٥ تبين أن الحزب الوحيد الموجود بقوة في جميع طبقات الشعب في إسرائيل - عدا المواطنين العرب والمتدينين اليهود - هو حزب الليكود. فبينما يتفاوت التأييد للأحزاب الأخرى في قطاعات متنوعة من الشارع اليهودي في إسرائيل، فإن الليكود هو الحزب الوحيد المتغلغل في القطاعات كافة. خلاصة الأمر أن المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العقد الأخير يفيد بأن نتنياهو يقف على رأس كتلة سياسية حزبية مهيمنة في الليكود، ويساعده في تبوؤ هذا المشهد، كما أن تشكيل الحكومة بات يتبلور قبل موعد الانتخابات، وخصوصاً في معسكر اليمين المكون من: الليكود؛ كولانو؛ يسرائيل بيتينو؛ يهدوت هتوراه؛ شاس؛ البيت اليهودي. فهذه الأحزاب متوافقة أيديولوجياً وسياسياً وحتى طبقياً، وكل حزب داخل المعسكر يحاول أن يستقطب قواعد هذا المعسكر إلى صفوفه، من خلال تكتيكات انتخابية وسياسية متعددة.

بدأ نتنياهو بترتيب عودته إلى الحكم، ومع تقديم القوائم للانتخابات المقبلة، قام بالضغط على أحزاب اليمين كي تتوحد، وخصوصاً من أجل تشكيل قائمة "اتحاد أحزاب اليمين" التي تتكون من بقايا حزب "البيت اليهودي" (الذي انشق عنه نفتالي بينت وأييلت شاكيد، وأسس حزب "اليمين الجديد")، وحزب "الاتحاد القومي" برئاسة سموتريتش، وحزب "عوتسماه يهوديت" (قوة/سطوة يهودية) الذي يضم ثلثة من تلاميذ الحاخام

العنصري منير كهانا بقيادة المحامي بن غبير ويتشكل داعموه من بقايا حركة كاخ العنصرية، وبعض المنظمين الجدد من غلاة التطرف والعداء للفلسطينيين. هذه القائمة تشكلت بضغط كبير من نتنياهو، وبعد تقديمه إغراءات أخرى لأعضائها، مثل إعطاء كرسي مضمون في قائمة الليكود لأحد أعضاء المجموعات المتطرفة، ووعوده لهم بوزارات مركزية في حال نجاحه في الانتخابات وتأليفه الحكومة بعدها.

وفي مقابل احتساب إيجابية قوة نتنياهو وسيطرته على حزبه ومعسكر اليمين، فإنه يواجه عقبات سلبية، إذ إنه يقع ضمن دائرة شك المنظومة القضائية في إسرائيل في شبهة تورطه في ملفات، فضلاً عن وجود عداوات له تسببها من خلال التكتيكات "التصفوية" التي قام بها ضد مناوئيه في الليكود.

وتفيد التقارير الصحافية بشأن شبكات الفساد بأن هنالك تحقيقات جديّة ضد نتنياهو فيما يُعرف بملفات ١٠٠٠ و٢٠٠٠ و٤٠٠٠، والتي تدور حول تلقيه رشوى من رجال أعمال يهود في مقابل مساعدتهم في الحصول على إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، فضلاً عن قضايا رشوى واحتيال لمقربين منه في قضية شراء غواصات ألمانية، وتورط قريب له في الحصول على أموال في مقابل تسهيلات. كما أن نتنياهو مشتبه به في تقديم تسهيلات لصحيفة "يديعوت أحرونوت" وصاحبها موزس في مقابل نشرها تقارير إيجابية عن عمله ونشاطاته. وفي تلك القضايا كلها، هنالك شهادات مشفوعة بالقسم قد تربك نتنياهو في المحكمة، وربما تؤدي إلى إجراءات عقابية تصل إلى الحبس أو الغرامات المالية على الأقل.

إحكام سيطرته على الحزب، فقد قام مع مقربين منه، قبل الانتخابات الداخلية في الليكود التي جرت في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، بتحضير "قوائم تصفية" لبعض المرشحين، وعلى رأسهم وزير التعليم السابق جدعون ساعر الذي يُعتقد أنه كان سينافس نتنياهو على قياد الحزب. وذهب نتنياهو بعيداً عندما نشر قبل يومين من الانتخابات التمهيدية، مشهداً مصوراً يُظهر أن ساعر يعمل على إزاحته من الطبقة السياسية ليتمكن من رئاسة الليكود ورئاسة الحكومة في إسرائيل. ومع أن نتائج الانتخابات الداخلية أتت مخيبة لآمال نتنياهو، إلا أن ممارسته هذه كشفت عن عدم نزاهة تثير الشك في الرجل وفي استعداده للخوض في أعمال "مافيوية" من أجل تحقيق مصالحه الخاصة وتحسين مكانته.

### غني بين فقراء

في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وبعد تردد طويل، أعلن رئيس أركان الجيش السابق بيني غانس إقامة حزبه "حوسن ليسرائيل" (مناعة لإسرائيل)، مشكلاً قائمة مشتركة مع حزب "الحركة القومية - الرسمية" (تيلم) الذي أسسه القائد السابق الآخر للجيش، موشيه يعلون. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن القائمة - وعلى الرغم من أنها لم تكن قد عرضت جميع أسماء مرشحها بعد - ستحصل على أكثر من عشرين مقعداً، الأمر الذي يضع ائتلاف نتنياهو في خطر، أولاً إذا ما تُرجمت الاستطلاعات إلى مقاعد في يوم الانتخابات، ثم في حالة تشكيل تحالف بين الوسط واليسار (أي الحزب الجديد مع حزب يش عتيد برئاسة لبيد، وحزب العمل، وحزب ميرتس،

تكن مخاوف نتنياهو في أن يتم تقديم ملفات شبهات بفساد إدارته إلى المحكمة قبل الانتخابات، ويسعى جاهداً لتبرئة نفسه، بما في ذلك اتهام المستشار القضائي للحكومة مندلبليت الذي عينه نتنياهو نفسه، بأنه ينفذ أجددة اليسار الذي يضغط عليه لتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، من خلال الملاحقة السياسية، أو من خلال التظاهر في مقابل منزل مندلبليت بشكل متواصل ولأيام طويلة، من أجل تقديم نتنياهو إلى المحكمة. وطبعاً، يرفض مندلبليت هذه التهم، ويدّعي دوماً - مباشرة أو من خلال موظفين مركزيين في مكتبه - أن القضية تتبع لإجراءات قضائية بحته، وأن قرار مقاضاة نتنياهو سيكون مبنياً على قرائن ملموسة.

لا يوجد في إسرائيل ما يُلزم رئيس الحكومة بالتنحي عن منصبه في حال تقديمه إلى المحكمة - مثلما هي الحال بالنسبة إلى الوزراء - غير أن التجربة السابقة تفيد بإمكان حدوث ذلك، مثلما جرى مع رابين في سنة ١٩٧٦، ومع أولمرت في سنة ٢٠٠٩. ومع أن هذا الأمر يضع نتنياهو في مأزق قانوني جدي، إلا أنه من الناحية الشعبية يبدو أنه لن يؤثر في شعبيته أو نفوذ حزبه، بل ربما سيؤدي إلى تمسك قاعدته الشعبية به، كون الناخب الإسرائيلي لا يتوقف كثيراً أمام نظافة الإدارة العامة، بقدر اهتمامه بالهوية والموقف من حل القضية الفلسطينية والعداء للنخب الأشكنازية التي مثلت قيادة أحزاب الوسط واليسار، ولا تزال في أذهان كثيرين، مرتبطة بدعم ما يسمى "معسكر السلام" في إسرائيل.

وفي مواجهة منافسيه في الليكود، فإن نتنياهو استخدم طرقاتاً غير سوية لضمان

وحزب العمل.  
 إلا إنه على الرغم من إمكان حصول غانس  
 وائتلافه من الوسط واليسار على ٤٠ مقعداً،  
 فإن ذلك لا يكفي لإقصاء نتنياهو ومعسكر  
 اليمين، وتأليف الحكومة المقبلة.  
 هذه التقديرات والتحليلات كلها هي قبل  
 قيام الائتلاف الحزبي الجديد بعرض برنامج  
 تفصيلي، وقبل الدخول في معمعة الانتخابات  
 والدعاية الانتخابية، لكن استناداً إلى تجارب  
 الماضي، فإن نجوم الجيش الملتحقين  
 بالعمل السياسي لم تأتِ نجوميتهم بالنتائج  
 المرجوة، وقد حدث هذا مع موشيه ديان  
 وعيزر وايزمن وأمنون ليبكين - شاحك وإيهود  
 باراك، وغيرهم، إذ إن كثيرين من الناخبين  
 يعودون إلى قواعدهم مع اقتراب الانتخابات،  
 الأمر الذي يدعو إلى التريث قليلاً قبل الوصول  
 إلى استنتاجات حاسمة.

### القائمة المشتركة: تجربة أجهضت

بينما باتت الانتخابات قاب قوسين أو  
 أدنى، فإن الأحزاب العربية وناشطين كثيرين  
 لا يزالون منغمكين في ترتيبات تتعلق  
 بالقوائم وتركيبها، وخصوصاً في جهود  
 إنقاذ القائمة المشتركة، وإرجاعها كقائمة  
 واحدة، بعدما أعلن أحمد الطيبي انسحاب  
 حزبه من القائمة لخلافات شخصية مع  
 مركبات في القائمة، ولاعتقاده أن حزبه عُبن  
 حقه في سنة ٢٠١٥ عند تأسيس القائمة.  
 كانت القائمة المشتركة قد تكونت بعد  
 إعلان تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية في  
 أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسط  
 توجه الأحزاب البرلمانية المُمثلة  
 للفلسطينيين في إسرائيل إلى توحيد الجهود  
 لخوض الانتخابات التي أُجريت في ١٧ آذار/

وبدعم القائمة المشتركة أو الأحزاب العربية)،  
 فضلاً عما قد يتأسس على إمكان تقديم ملف  
 نتنيهاو في قضية الفساد إلى المحكمة، مثلاً  
 احتمال امتناع مكونات في الحكومة الحالية،  
 وخصوصاً حزب كولانو برئاسة موشيه  
 كحلون، من دعم ترشيح نتنيهاو لرئاسة  
 الحكومة، ودعم ترشيح غانس بدلاً منه.  
 السؤال المطروح الآن هو، من أين يأتي هذا  
 الدعم لحزب غانس الجديد؟ وهل يمثل بديلاً  
 سياسياً حقيقياً من اليمين وائتلافه المسيطر  
 (المدعوم من أغلبية ثابتة في الشارع  
 الإسرائيلي) على الحكم منذ سنة ٢٠٠٩؟  
 إن بقاء اليسار والوسط في المعارضة  
 وإخفاقاتهما التاريخية، أديا إلى تراجع الدعم  
 لهما، وإلى تخبط في برامجهما السياسية  
 والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن غياب  
 الشخصية القيادية التي يمكنها أن تعزز واقع  
 هذا التحالف وموقعه الشعبي.

ربما يمتلك بيني غانس القدرة على  
 احتلال موقع القائد الكريزماتي المفقود، فهو  
 رئيس أركان سابق، وبالتالي يمتلك قدرة  
 على التعامل مع التحديات الأمنية، وهو يقود  
 المساعي لخلق اصطفا ف جديد بمواجهة  
 نتنيهاو ومعسكره، الأمر الذي يؤهله  
 لاستقطاب ناخبي اليسار والوسط الذين  
 يبحثون عن ائتلاف جديد يعيد إليهم الاعتبار،  
 ويعيدهم إلى السلطة.

إن الدعم لحزب غانس الجديد يأتي من  
 قواعد أحزاب اليسار والوسط الأخرى، لكنه لا  
 يؤثر تقريباً في قواعد الليكود أو أحزاب  
 الائتلاف الحكومي اليميني في إسرائيل. غير  
 أنه إذا تمكن من إنشاء ائتلاف من الوسط  
 واليسار، فإنه قد يحصل على ما يتراوح بين  
 ٢٤ و ٢٥ مقعداً، تأتيه من قواعد يش عتيد

ومع ذلك، فإن تشكيلها فرض عليها تحدياً داخلياً أمام الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، أكبر من تحديها أمام النظام الإسرائيلي وحكومته، وخصوصاً فيما يتعلق بتحدي تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وبناء مؤسساته الوطنية وقيادة العمل الجماهيري والنضال الشعبي، وعدم الاكتفاء بالعمل البرلماني التقليدي، كما أنها شكلت نموذجاً للوحدة لدى النخب بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والشتات كنموذج يمكن الاحتذاء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح".

هذه التوقعات التي تجاوزت حدود المواطنة الإسرائيلية فرضت على القائمة المشتركة نهجاً وسلوكاً سياسيين يطمحان إلى الاستجابة لهذه التوقعات، منها استمرار وحدة القائمة في البرلمان وعدم تفككها، وتحسين الأداء البرلماني مقارنة بالأداء السابق لمركباتها، وقدرتها على قيادة النضال الشعبي وبناء المؤسسات الوطنية القطرية، وزيادة ثقة الناس بالعمل السياسي.

ومع إعلان بعض مركبات القائمة المشتركة مغادرتها لتشكيل قوائم حزبية، فإن إجهاض تجربة تلك القائمة يبدو أمراً واقعاً، وخصوصاً أن القوائم الانتخابية كان يجب أن تقدم إلى لجنة الانتخابات المركزية قبل ٢٢ شباط/فبراير، الأمر الذي قوّض إمكان إنقاذ القائمة المشتركة التي كان يجب أن يُنظر إليها على أنها جزء من مشروع سياسي أوسع لتنظيم الفلسطينيين في إسرائيل.

لقد مثلت مسألة إنشاء القائمة المشتركة

مارس ٢٠١٥، في أعقاب رفع نسبة الحسم. وتكللت المساعي بتشكيل قائمة مشتركة من أربعة أحزاب هي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي حصلت في انتخابات ٢٠١٣ على أربعة مقاعد؛ "الحركة الإسلامية الجنوبية" التي تخوض الانتخابات منذ سنة ١٩٩٦ في إثر انشقاق "الحركة الإسلامية" إلى حركتين: جنوبية وشمالية؛ حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أنشئ في أواسط تسعينيات القرن الماضي وسط نقاش المساواة والمواطنة في إسرائيل، وفي إثر توقيع اتفاق أوسلو، وحصل في انتخابات ٢٠١٣ على ثلاثة مقاعد؛ الحركة العربية للتغيير بقيادة النائب أحمد الطيبي الذي خاض الانتخابات بتحالف مع "الحركة الإسلامية الجنوبية"، وحصل معاً في انتخابات ٢٠١٣ على أربعة مقاعد.

خاضت القائمة المشتركة الانتخابات في سنة ٢٠١٥، وحصلت على ١٣ مقعداً في الكنيست، وهو عدد مقاعد غير مسبوق من حيث تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست، ويفوق عدد الممثلين العرب عن الأحزاب التي شكلت القائمة في الكنيست السابقة بعضوين. وسبق إنشاء القائمة المشتركة وما بعده، نقاش عميق بشأن معنى وجدوى تشكيل قائمة مشتركة للأحزاب التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل في البرلمان الإسرائيلي.

إن القائمة المشتركة لم تكن إنجازاً انتخابياً في الأساس، وذلك على الرغم من حصولها على ١٣ مقعداً في البرلمان الإسرائيلي (ثالث أكبر قائمة في الكنيست)، وإنما تركز إنجازها في تشكيلها بحد ذاته في ظل الانقسام والتشرذم الذي ساد المشهد السياسي العربي خلال العقدتين الأخيرين.

للتغيير"، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تُعتبر متزنة وقابلة للتعاون في هذا السياق، وكذلك الفصل بين "التجمع الوطني"، و"الحركة الإسلامية" التي تُتهم بالتطرف وعدم القبول بالتعاون المرن مع اليسار الإسرائيلي. الخلاصة أنه تم إجهاض القائمة المشتركة التي كان من المتوقع حصولها متحدةً على دعم أقوى من دعم تناله القوائم المنفصلة، وربما سيحدث تردّد كبير في تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في الكنيست، إذا فشلت إحدى القوائم في اجتياز نسبة الحسم... وبالتالي سيشكل هذا الانفصال نقطة جدية في مساعي اليمين الليكودي المعزز بقوى أكثر عنصرية وفاشية منه، للعودة إلى الحكم وفي حالة متقدمة من الراحة النسبية.

## خاتمة

بحسب سجل لجنة الانتخابات المركزية، فإنه تم تقديم قوائم لـ ٤٧ حزباً أو كتلتات حزبية، يبدو الآن أن ما يتراوح بين ١٣ و ١٤ منهم، سيكون لها حظوظ في اجتياز نسبة الحسم التي تصل إلى ٣,٢٥٪ من الأصوات الصحيحة (تقريباً ١٥٠,٠٠٠ صوت). وحتى الآن لا تظهر بوادر تغيير جدي في التركيبة السياسية الحزبية في إسرائيل على الرغم من كل ما يقال عن قوة غانس، واحتمالات فتح ملفات فساد في وجه نتنياهو. التغيير ممكن إذا تضافرت عدة عوامل أهمها: تنظيم الوسط واليسار الإسرائيلي لصفوفهما؛ تقديم نتنياهو إلى القضاء، وربما اندلاع خلافات داخل الصف الثاني من قيادات الليكود؛ نجاح القوائم العربية في الوصول إلى ما يتراوح بين ١٤ و ١٥ مقعداً... هذا كله ممكن أن يحدث، وربما يقود إلى تشكيل ائتلاف

ذروة مهمة ونقطة ضوء مشعة كان من الواجب استغلالها، من أجل الانطلاق بعد الإنجاز الانتخابي في سنة ٢٠١٥، إلى بناء مشروع عمل سياسي جماعي فلسطيني في إسرائيل يتعدى الشعارات الانتخابية، وكان من المفروض تجنيد طاقات شعبنا لأجل ردف هذا المشروع بدعم مهني مدروس يتكئ على تجربة طويلة لأعداد كبيرة من أبناء شعبنا. وطبعاً كان يمكن عمل الكثير، لولا الانشغال الذي استحوذ على اهتمام مركباتها لترتيب مقاعد الأحزاب في القائمة، والاستنزاف الذي أصاب القائمة ومكانتها بعد أزمة التناوب، وربما قضايا أخرى ليس لها علاقة بمصالح شعبنا ومجتمعنا.

لم تستطع قيادات القائمة المشتركة تحويل الإنجاز الانتخابي إلى تأسيس عمل جماعي وطني، وبناء برنامج سياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وصولاً إلى تحقيق ولو جزء مما يجب تحقيقه. ولم يتم عملياً، سوى إنشاء القائمة المشتركة والإنجاز الانتخابي، والإنجاز الرمزي والسياسي الذي شد انتباه العالم بأسره، لكن تجربة تلك القائمة لم تُعطَ حقها مثلما يجب، ولم يتم تجاوز إنجاز التأسيس (أي تشكيل القائمة) إلى فعل التغيير.

هنالك عدة تفسيرات لانهاية القائمة المشتركة، منها ما ذكرناه من فشل في أدائها، ومنها: تمسك بعض القيادات بالشكليات عبر إبراز أهميتها ووزنها ونجوميتها؛ تعمد بعض قيادات الأحزاب العربية البحث عن طريق لإرضاء توقعات الشارع اليهودي، أو على الأقل أجزاء منه وجزء من مؤسساته، بمطالبتها القيادات "المتزنة" بالفصل بين "القائمة العربية

الفلستينية، لكنه قد يؤدي إلى اختلال في سيطرة اليمين وائتلافه، وربما يفتح المجال أمام تغييرات مستقبلية لواقع إسرائيلي أقل سوءاً. ■

حكومي مختلف، ولو قليلاً، بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٩. طبعاً، وعلى الأغلب، فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير جذري في السياسات تجاه القضية

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## فلسطين دُولياً: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات

تحرير: جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج

٢٧٧ صفحة ١٠ دولارات

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا

أحمد اليماني (أبو ماهر)

تقديم: ماهر الشريف

٢٠٤ صفحات ٨ دولارات